الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية وانعكاساته على الأمن الدولي

الدكتور/ إبراهيم ميرغني محمد علي
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية
الدكتور/ سلطان بن منير الحارثي
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

رغم أن التقديرات تشير إلى أن الوقود الأحفوري كافٍ لمقابلة الاحتياجات العالمية من الطاقة حتى نهاية القرن الحالي، تفترض هذه الورقة أن الصراع حول مصادر هذا النوع من الطاقة سيتصدر أجندة العلاقات الدولية، مما يترتب عليه انعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين ما لم تنجح الجهود الجارية لإيجاد بدائل للطاقة الأحفورية في تسجيل اختراق حقيقي يخفف العبء على الصراع حول الطاقة. فمصادر الطاقة عامة والأحفورية خاصة تكتسب أهمية خاصة لدى الدول الكبرى ليس لأنها شريان الحياة الاقتصادية فحسب، ولكن لأهميتها في تحديد قوة الدولة ووضعها في التراتبية التي تشكل هيكل وبنية النظام الدولي، لا سيما مع وجود خلل في توزيع مصادر الطاقة عالميا.

تسعى هذه الورقة إلى اختبار هذه الفرضية من خلال استعراض السياسات المتعارضة التي تتبعها الدول الكبرى في صراعها حول الطاقة الأحفورية، كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والاتحاد الأوروبي، واستقصاء تأثيراتها على الأمن والسلم والدوليين.

Abstract:

Despite the assurances that fossil fuel supplies are enough to meet the world demand for energy until the end of this century this article maintains that power struggle over the sources of such type of energy will continue to shape global politics and that it has devastating consequences on world peace and security unless the on-going efforts for finding alternative energy sources make a real breakthrough. The energy sources generates special importance for the big power not because of their economic nature but also for their importance in determining state power and its place in the hierarchy of the structure of power in the international system.

For this purpose, this article is trying to test that argument through reviewing the conflicting current energy policies adopted by key global powers such as the US, China, Russia and the European community to investigate into their effects on world peace and security.

مقدمة:

لقد شكل الصراع على مصادر الطاقة الأحفورية بنداً مهماً في العلاقات الدولية منذ القدم، إلا أن الثورة الصناعية أعطت هذا الصراع دفعة قوية جعلته يحتل مكاناً مرموقاً في العلاقات الدولية؛ بسبب حاجة الصناعة لكميات وافرة من المواد الخام، وعلى رأسها الفحم الحجري والنفط والغاز الطبيعي، أو ما يطلق عليه الوقود الأحفوري. وعلى الرغم من المحاولات التي جرت لإيجاد بدائل أخرى للطاقة فيما أصبح يعرف بالطاقة المتجددة، فإن الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري تظل تشكل أساس الطاقة العالمية. فقد شهد مطلع الألفية الثالثة استهلاك العالم لحوالي 11,500مليون طن من الطاقة، نصيب الوقود الأحفوري منها حوالي 9,120 مليون طن. وهذا يعني أنه على الرغم من المكانة التي حظيت بها الطاقة النووية (640 مليون طن)، فإن الوقود الأحفوري ما زال يتربع على عرش أهم مصادر الطاقة العالمية[1]. فالدول المتنفذة في مفاصل النظام الدولي، باستثناء روسيا، تعاني جميعها من نقص في مصادر الطاقة الأحفورية، وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي، بشكل يجعلها تعتمد على استيرادها من الخارج؛ لتوفير حاجتها من الاستهلاك المحلي. وفي ظل تزايد الطلب على الطاقة احتلت قضية أمن الطاقة أهمية متزايدة في أجندة العلاقات الدولية المعاصرة.

تستعرض هذه الورقة الصراع العالمي على مصادر الطاقة المستخرجة من الوقود الأحفوري وتأثيراته على الأمن والسلم الدوليين.

مشكلة الدراسة:

أضحى مفهوم (أمن الطاقة) واسعاً ومتعدد الأبعاد، وينطوي على جملة من الدلالات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فقد انتقل من النظرة الضيقة التي تركز على أمن إمدادات الطاقة إلى أن أصبح مفهوماً ذا معنى أكثر شمولاً، دخلت فيه التهديدات التي تعرقل إمداداتها، وعلى رأسها العمليات الإرهابية، بالإضافة إلى مهددات البنى التحتية الخاصة بمصادر الطاقة، وكذلك درء أخطار استعمالات مصادر الطاقة الأحفورية؛ لتأثيرها على طبقة الأوزون وما واكبه من احتباس حراري. وقبل كل ذلك الموازنة بين المنتجين والمستهلكين في تسعيرة مصادر الطاقة، من خلال تنظيم سوق الطاقة العالمي الذي يشكل هاجساً للدول المنتجة والمصدرة للطاقة الاحفورية من جهة، والدول المستهلكة لها من جهة أخرى.

والسؤال الرئيس الذي تطرحه هذه الورقة هو ما إذا كان العالم سيشهد توافقاً في وجهات النظر حول تلك القضايا، أم سيشهد المزيد من التوتر والنزاع على مصادر الطاقة في ظل عدم التكافؤ بين الدول في امتلاك تلك المصادر، وبالأخص توافرها لدى دول جلها فقيرة وضعيفة القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية، مع تزايد الحاجة لها عند الدول المتنفذة في السياسة الدولية؟ وعلى الرغم من الدراسات التي تؤكد أن مصادر الطاقة الأحفورية، خاصة النفط والغاز الطبيعي، تكفي الاحتياجات العالمية حتى نهاية القرن الحادي والعشرين، إلا أنه من المتوقع أن يزداد الصراع على هذا النوع من مصادر الطاقة.

تبدأ هذه الورقة بتوضيح المصطلحات والمفاهيم ذات العلاقة بالصراع العالمي على مصادر الطاقة الأحفورية، ثم تستعرض صراع القوى الدولية على هذه المصادر، وأخيراً تسعى لاستكشاف تأثير ذلك على الأمن والسلم الدوليين.

الفصل الأول

المصطلحات والمفاهيم

المبحث الأول: مصطلح الصراع ومفهومه.

المطلب الأول: التعريف اللغوي.

يقابل كلمة صراع في اللغة العربية كل من كلمة conflict في اللغة الإنجليزية وكلمة، conflit في اللغة الفرنسية اللتين ترجعان لكلمة conflictus في اللغة اللاتينية. ويلاحظ أن الكلمتين قد وردتا بمعانٍ ومفردات مختلفة في اللغة العربية، منها: صراع، ونزاع، وصدام، وقتال، وحرب. فكلمة صراع في اللغة العربية تأتي مصدراً من الفعل صرع، أي أصاب في مقتل، ويفهم منها أن طرفاً من أطراف الصراع يسعى إلى فناء الطرف أو الأطراف الأخرى من أجل بقائه هو. أما كلمة نزاع، فهي مصدر من الفعل نزع أي أخذ بالقوة. وكلمة صدام تعني وجود عقبة ما تحول دون بلوغ هدف منشود يمكن بلوغه بسهولة ويسر. وعلى الرغم من أن كلمة قتال تحمل معنى من معاني الصراع إلا أنها تشترط ممارسة العنف بين الأطراف المتصارعة، بينما تحمل كلمة صراع معنى المنافسة، ولا تشترط استعمال العنف. فالحرب الباردة –مثلاً- هي في الواقع صراع، وليست حرباً، بمعنى أنها منافسة بين قوى دولية تتبنى كل منها أيدلوجية مختلفة عن الأخرى، ولم يلجأ طرف من أطرافها لاستعمال القوة والعنف لحسمها[2].

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

يرى إسماعيل صبري مقلد أن الصراع -ويعني الصراع الدولي- هو " تنازع الإرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها بما يقودها إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية حفاظاً على هذه الموارد والتوسع نحو اكتسابها ". ويفرق إسماعيل صبري مقلد بين الصراع والحرب قائلا: بأن الصراع بكل توتراته وضغوطه دون مرحلة الحرب[3].

ويذهب جيمس دورتي وروبرت بالستغراف إلى أن مصطلح الصراع يستخدم للإشارة إلى "وضع تكون فيه جماعة من الأفراد سواء كانت قبيلة أم جماعة عرقية أو لغوية أو اقتصادية أو سياسية أو غيرها، تنخرط في تعارض واع مع جماعة أخرى سعياً وراء تحقيق أهداف متناقضة"[4].

فإذا كان الصراع بين الدول ينشأ بسبب اختلاف الإرادات والأهداف المتعلقة بالموارد والإمكانات وعناصر القوة والقيم، أو ما يطلق عليه عناصر القوة المادية والقيمية، فإن علم الجيوبلوتيكا فسر دوافع النزاع عبر ثلاثة منطلقات:

الأول: يعنى بالاستيلاء على الموارد ذات الأبعاد الاقتصادية الحيوية وعلى رأسها مصادر الطاقة الأحفورية والمعادن التي تدخل في التصنيع، كالحديد والنحاس واليورانيوم، باعتبارها تساعد الدول على تحقيق أهدافها الاستراتيجية وكسب المزيد من القوة والتفوق على حساب خصومها ومنافسيها.

الثاني: يعنى بالاستيلاء على المواقع ذات الأبعاد الاستراتيجية[5]. فالدول تسعى لكسب مجالات جغرافية حيوية على مستوى البر والبحر والجو والفضاء؛ للحفاظ على أمنها القومي، ولتعظيم قوتها الدفاعية عبر تحييد خصومها، بغرض الوصول إلى تلك المجالات الحيوية.

الثالث: يكمن في الحفاظ على الهوية الجماعية التي قد تأخذ الطابع القومي أو الأيديولوجي أو الديني أو الإثني[6]. إلا أن هذا المنطلق كثيراً ما يكون غطاء للمنطلقين السابقين (الاستيلاء على الموارد الحيوية والمواقع الاستراتيجية).

وتاريخياً كانت منطلقات الصراع في الحياة البدائية تدور حول تأمين الغذاء للفرد والجماعة، وبعد بلوغ الإنسان مرحلة الاستقرار والعمران، بدأ يبحث بدلاً عما على ظهر الأرض عما في باطنها من موارد. وكانت هذه الموارد عاملاً حاسماً في تشكيل النظم الاجتماعية والسياسية. فقد اعتبر كارل ماركس في تحليله للصراع أن العنصر الاقتصادي هو أساس تحليل العلاقات البشرية، وتوصل من تلك الفرضية إلى أن الصراع حتمي بسبب غياب العدالة الاجتماعية بين طبقة برجوازية تحوز وسائل الإنتاج، وطبقة بروليتارية تعمل لحساب الطبقة الأولى وفقاً لشروط عمل مجحفة، فتزداد فقراً وضعفاً، بينما تزداد الطبقة الأولى غنى وقوة[7].

أما النظرية الواقعية التي يمثلها هانس مورغانثو، فترى أن الدول دائمة السعي نحو تنمية وتقوية مصالحها القومية، وذلك لأن هذه النظرية ترى أن القوة هي الضامن الوحيد لبقاء الدولة آمنة ومستقرة في ظل عالم تتحكم فيه عوامل الصراع، بحكم أن هذه النظرية تنطلق من فرضية مؤداها أن الصراع متأصل في الطبيعة البشرية. وتذهب هذه النظرية إلى أنه في حالة عدم وجود سلطة مركزية تنظم العلاقات الدولية، فإن لكل دولة الحق في أن تتصرف وفقاً لما يخدم مصالحها.

إن طرح النظرية الواقعية ينسجم مع طرح مدرسة الجيوبلوتيك التي يعتبر الألمانيان فردريك راتزال و كارل هوسهوفر، بالإضافة للسويدي كجلين أبرز منظريها، حيث ترى هذه المدرسة أن الدولة كيان عضوي يرتبط نموه بمدى استمرارية اتساع مساحته. ولهذا ترى هذه المدرسة أن بقاء الدولة قوية يعتمد على محافظتها على مجالها الحيوي مائعاً وغير محدد. لذلك انتقدت هذه المدرسة بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، باعتبارها تنادي للحرب من خلال فكرة ميوعة المجال الحيوي للدول الذي يجعل الصراع بين الدول في متوالية هندسية لا متناهية[8].

إن الصراع الراهن بين القوى الكبرى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الأوربي حول مصادر الطاقة الأحفورية ناتج عن تنازع الإرادات الوطنية؛ بسبب اختلاف أهدافها وتصوراتها وتطلعاتها بما يقودها إلى انتهاج سياسيات خارجية متعارضة تسعى كل منها إلى الحفاظ على مواردها من الطاقة الأحفورية وتنميتها، وذلك من خلال العمل بمفردها أو بالتحالف مع غيرها من أجل تحييد منافسيها، وهذه النزعة الصراعية التي تسيطر على العلاقات الدولية الراهنة تجعل الدول دائمة السعي نحو تنمية وتقوية قدراتها وزيادة قوتها، باعتبارها الضامن الوحيد لأمنها الوطني والمحافظة على مجالها الحيوي، في ظل الميوعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر.

المبحث الثاني: مصطلح الأمن الدولي ومفهومه:

المطلب الأول: التعريف اللغوي

كان مصطلح الأمن، ولفترة طويلة، منحصراً في مجال الدراسات العسكرية، ولم يدخل إلى مجال الدراسات المدنية إلا بعد الحرب العالمية الثانية. فالأمن لغة يعني التحرر من الخوف. قال الله تعالى في سورة قريش ((لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2) فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ (4)))[9]، وربط الله تعالى مصدر الخوف بعذاب الله في حالتين هما: الشرك والإيمان، وذلك في قصة النبي إبراهيم الخليل مع قومه الواردة في سورة الأنعام: ((وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَن يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ(80) وَكَيْفَ أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ(81) الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ (82) وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ83) [10]، يلاحظ أن الخوف في سورة قريش مصدره مادي، بينما مصدره في سورة الأنعام أخروي (الشرك والإيمان) والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي

لقد عرفت المدرسة الواقعية الأمن انطلاقاً من عنصر القوة، بينما عرفته المدرسة المثالية وفقاً لعنصري: القيم والأخلاق؛ وذلك لاختلاف رؤية كل منهما للعلاقات الدولية. فبينما ترى المدرسة الواقعية تلك العلاقات بأنها صراعية ورهنت تحقيق مصالح الدولة بقوتها، ترى المدرسة المثالية أن هناك فرصاً واسعة للسلام العالمي يمكن أن تتحقق من خلال التعاون والتواصل السلمي بين الدول، دون الحاجة لاستعمال القوة [11]. كل ذلك أطلق العنان للعديد من التعريفات لمصطلح الأمن. ففي مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، تناول جون هيرتس John Herts ما أطلق عليه " مأزق الأمن "، ورأى أرنولد ولفرز Arnold Wolfers أن الأمن هو مفهوم متعدد الأبعاد. وكتب روبرت جيرفس Robert Jeruis عن الأنظمة المختلفة للأمن، انطلاقاً من نظرية المنظمة الدولية التي طورها استيفن كراسنر Stephen Krasner وروبرت كوهين Robert Keohane وجوزيف ناي Joseph Nye التي جاءت كرد فعل لرفضهم فكر المدرسة الواقعية[12].

وقد شهد النصف الثاني من عقد ثمانينيات القرن الماضي عودة فكر المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالدراسات الأمنية، وذلك في كتابات كينيث والتز Kenneth Waltz وألاقابا M.Allagappa وباري بوزان Barry Buzan، وعرفت هذه المدرسة بالواقعية الجديدة. وذهبت هذه المدرسة إلى أن الأمن يعتمد على سلوك الدولة في ظل نظام فوضوي تعطي فيه الدول أولوية لمصالحها الوطنية، وتجعل من الأمن الدولي مسألة ثانوية في علاقتها الخارجية. وقد رفضت فكر المدرسة المثالية وأعادت تعريف مصطلح الأمن تحت مسمى " الأمن المشترك "؛ لخلق المعادلة بين المصلحة الوطنية والحاجة إلى تحقيق الأمن الدولي. فقد أدخل ألاقابا مصطلح " الأمن الشامل "، وتحدث باري بوزان عن مفهوم " الأمن المركب " في كتابه الناس والدول والخوف: أجندة لدراسات الأمن الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد أكد على ضرورة

تأسيس مستويات للتحليل لتناول القضايا الأمنية[13]. فمفهوم الأمن المركب لدى باري بوزان مبني على المستوى الإقليمي، وفقاً لنمط ديناميكية الصداقة الذي يمتد من الصداقة العادية، مروراً بالحماية، وانتهاء بالمساعدة، ثم نمط العداء الذي تكون فيه العلاقة مبنية على الشك والخوف[14].

كما شهدت فترة الثمانينيات من القرن الماضي ازدواجية في مفهوم الأمن. فقد أنتجت بعد الأمن / الفوضى، انطلاقاً من أن غياب السلطة المركزية التي يحتكم إليها لحفظ الأمن يخلق فوضى تغيب معها روح العمل الجماعي الهادف لتحقيق الأمن. كما أنتجت تلك الفترة كذلك بعد الأمن/المجتمع، باعتبار أن المصالح تخلق تقارباً أمنياً مشتركاً، ويصبح بذلك الأمن هو مصلحة للجميع والحفاظ عليه مرهون ببقاء واستمرار المجتمع الدولي[15]. وقد شهدت تلك الفترة أيضاً ظهور وجهتي نظر في إطار النظرية البنائية من جهة، وفي إطار نظرية الاعتماد المتبادل من جهة أخرى، حيث ترى الأولى أنه يمكن النظر للأمن رأسياً على ثلاثة مستويات، هي: الفرد، والدولة، والمستوى الدولي، بينما ترى الأخيرة أنه يمكن النظر للأمن أفقياً على المستوى العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي... إلخ.

المطلب الثالث: تطور مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة

أدت نهاية الحرب الباردة إلى انقلاب كبير في مفهوم الأمن، وذلك بسبب عجز التعريفات المختلفة لمصطلح الأمن من التنبؤ بنهاية تلك الحرب؛ لهذا قامت العديد من المدارس بمراجعة أفكارها النظرية على الرغم من أنها احتفظت بالفكرة الأساسية لها. فقد ميزت الواقعية -بشقيها التقليدي والجديد- بين الواقعية الهجومية، والواقعية الدفاعية، وطورت إطاراً للتحليل اعتمد على ثلاثة أصناف، هي: توازن القوة، ومضاعفة القوة، وتوازن التهديد، وذلك في كتابات كل من روبرت جيرفز وأليستر جونسون، كما أتت بنظرية انتقال القوة التي طورها جاسيك كروجر، ونظرية التعاون بين القوى الكبرى التي طورها كل من شارلس جلاسر وبنجامين ميللر، ونظرية توازن المصالح التي طورها راندال شويلر[16].

كذلك راجعت النظرية البنائية أفكارها، فقد ذهبت إلى أنه حتى في النظام الصراعي والنظام التعاوني، فإن وظيفة الأمن ليست نتاجاً للفوضى أو لعنصر القوة بقدر ما هي راجعة للثقافة المشتركة التي تتطور من خلال الممارسات الاجتماعية التراكمية. تمثل ذلك في كتابات الكسندر وندت أحد منظري هذه المدرسة، حيث ترتكز مراجعات النظرية البنائية على الآتي:

أولاً: التأكيد على السمة الإنسانية للوجود البشري الذي يجعل السياسات العالمية ناتجة عن قيم وقواعد أخلاقية مشتركة ومتداخلة على مستوى الفاعلين الدوليين.

ثانياً: أن للبناء النظري تأثيراً قانونيًّا، وأن هناك توجهات مزدوجة بين الأبنية النظرية والفاعلين الدوليين. فالأبنية تشكل الفاعلين الدوليين فيما يختص بمصالحهم وهوياتهم، وهذه الأبنية تنتج ويعاد إنتاجها وتعديلها بممارسة الفاعلين الدوليين[17].

كما قامت المدرسة الليبرالية بشقيها التقليدي والجديد بمراجعة أدبياتها هي الأخرى، فقد ذهب كل من مايك موكوزوكي، ومايكل أوهانلون في تحليلهما للعلاقة بين الولايات المتحدة واليابان إلى أن الضمان لاستمرارية تلك العلاقة لا يعود لأسباب أمنية بقدر ما هو راجع للمصالح المشتركة المستمدة من قيم الديمقراطية التي يؤمنان بها[18].

خلاصة القول، إن نهاية الحرب الباردة أدت إلى انتقال مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي القريب من الدراسات العسكرية إلى دائرة أوسع تغطيها شتى مجالات الدراسات المدنية. فقد ظهرت خمسة أبعاد للأمن خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، هي: مفهوم الأمن السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي والعسكري. وقد أفرز التركيز على قضايا حقوق الإنسان ظهور تعبير " الأمن للجميع " الذي حل محل فكرة لعبة بدون مكسب، باعتبار أن جميع الأطراف في العملية الأمنية رابحون. وعلى حد تعبير باري بوزان أن المحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية تتطلب وجود مؤسسات ديمقراطية تدافع عن السلام والاستقرار، وتمنع النزاعات في ظل منظومة أمنية يشعر جميع المشاركين فيها بأنهم رابحون من خلال التوزيع العادل للمنافع والمزايا التي تتم وفقاً للمقتضيات الأمنية[19].

دفعت تلك المفاهيم والرؤى لمصطلح الأمن العديد من المنظمات الغربية لمراجعة الأطر الفكرية والمفاهيمية التي قامت عليها، وعلى رأسها حلف شمال الأطلنطي (النيتو) والاتحاد الأوروبي. فقد بدأ الحديث عن أنسنة التدخلات العسكرية التي قام بها حلف النيتو في دول، كالعراق وأفغانستان والصومال والبلقان، وقد برر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ذلك بأن تلك الأعمال العسكرية تدخل ضمن العمل الوقائي المشروع في إطار الحق في الدفاع عن النفس الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والتعامل مع التهديدات في مصدرها قبل أن تتحول إلى أفعال هجومية، خاصة تلك التي تشكل تهديداً صريحاً للأمن والسلم الدوليين.

إن التحول الجذري الذي حدث في مفهوم الأمن قد واكب تحولاً كبيراً في مفهوم القوة، فلم يعد النظر للقوة بأنها عسكرية محضة، فقد أدخلت القدرات التكنولوجية والمعلوماتية والتعليم والاقتصاد والنظام السياسي والنظام الاجتماعي....إلخ إلى العناصر التي تشكل القوة لدى الدول. فظهر تعبير القوة الناعمة في مقابل القوة الصلبة . فقد رأى جوزيف ناي أن القوة أقل تحولية وأقل ملموسية وأقل قهرية، وذلك لأن تحويل المنافع المكتسبة في مجال بسبب القوة يزداد صعوبة عند تحويلها إلى مجال آخر. وتبع ذلك الحديث عن تعبير " الأمن الناعم " للتعامل مع التهديدات غير العسكرية كالهجرة غير الشرعية، والانفجار السكاني، والفقر والمرض، وقضايا البيئة، وجرائم المعلوماتية والجرائم الإلكترونية[20]. وقد أدى ذلك إلى التحول مفهوم التهديد على قاعدة الوظيفة ضد الأمن البيئي، والأمن الغذائي، والأمن المائي والأمن الاقتصادي في إشارة للمجالات التي يتهدد فيها الأمن.

ميز تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2005م بين " العنف السياسي " و"العنف الإجرامي "، وذكر أن الأول يشمل الإبادة الجماعية والقتل السياسي. وجاء التقرير الذي تلا ذلك التقرير "عام 2006م " ليتحدث عن حماية الأفراد والمجتمعات من أي شكل من أشكال العنف السياسي، ومن ثم استحدث مفهوم " الأمن الإنساني "، وعرفه بأنه يشمل كل أنواع العنف التي تهدد حياة الأفراد والمجتمعات، وتم التمييز بين الأمن الإنساني والأمن الوطني. فقد عرف الأمن الوطني بأنه يشمل كل أنواع العنف الجماعي التي ترتفع لمستوى تهديد النسيج الاجتماعي التي تشمل الإرهاب وحصول جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل والشبكات الإجرامية .... الخ.

وما يجدر ذكره هو أن الانتقال بمفهوم الأمن من الدولة إلى الفرد يعود بجذوره إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948م، وذلك بسبب الاهتمام الزائد الذي حظي به أمن الأفراد، مقابل أمن الدولة، الذي ترسخ في فترة ما بعد الحرب الباردة في محاولة لإيجاد التوازن بين متطلبات الأمن الاجتماعي وأمن الدولة.

المطلب الرابع : مفهوم أمن الطاقة

أصبح مفهوم أمن الطاقة من المفاهيم الشائعة في أجندة الصراع الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار تطور مفهوم الأمن من بعده التقليدي إلى ما صار يعرف بالأمن غير التقليدي أو الأمن الشامل[21].

فأمن الطاقة معني بتوفير الطاقة على نطاق واسع في ظل التوزيع غير المتكافئ لمصادر الطاقة الأحفورية على مستوى العالم[22]، فالدول خاصة ذات الاقتصاديات الحديثة والمتطورة تعتمد على الطاقة الأحفورية بشكل متزايد لمقابلة احتياجاتها بكميات كافية وبأسعار معقولة. وبحكم أن الدول التي تمتلك مصادر هذه الطاقة تعتمد عليها كمصدر اقتصادي رئيسي، فإنها تعمل على بيعها بأسعار مجزية وبالكميات التي تحددها. فالمعادلة بين المنتجين والمستهلكين أصبحت هاجساً من الهواجس التي تهدد أمن الطاقة العالمي. هذا خلال ما تتعرض له البنية التحتية لمصادر الطاقة، بسبب عدم الاستقرار في الدول المنتجة للطاقة وبفعل العمليات الإرهابية[23]. فعدم الاستقرار في منطقة من مناطق الإنتاج يشكل هاجساً لأمن الطاقة العالمي. فالحرب بين العراق وإيران خلال ثمانينيات القرن الماضي دفعت الولايات المتحدة إلى تواجد عسكري في منطقة الخليج لمراقبة إمدادات الطاقة في مضيق هرمز. كما أن الاضطرابات في فنزويلا أثرت على إنتاج تلك الدولة، ودفعتها إلى تأميم قطاع النفط متهمة الولايات المتحدة بأنها المحرك للمعارضة ضد حكومة هقو تشافيز. كما أن المقاطعة العربية للولايات المتحدة والغرب في أعقاب حرب أكتوبر 1973، لوقوفها بجانب إسرائيل، كان لها تأثير كبير على أمن الطاقة. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكي هنري كسنجر في عام1975 بأن الولايات المتحدة سوف لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا كررت الدول العربية مقاطعة الغرب بالبترول ،باعتبار أن ذلك مرتبط بأمن بلاده والأمن الدولي؛ مما يترتب عليه حماية أمريكية دون أن يمثل ذلك خرقا لمبدأ السيادة الوطنية للدول العربية، حسب الرؤية الأمريكية للأمن. كما أن الهجمات الإرهابية على البنية التحتية للطاقة، كالأنابيب وناقلات ومنصات وآبار البترول يعتبر مهدداً خطير لأمن الطاقة[24].

فأمن الطاقة أصبح مرتبطا بقضايا مثل: التصنيع، والانبعاث الحراري الناتج عن تغير المناخ المرتبط بالتصنيع الذي يؤدي إلى التلوث البيئي الذي يؤثر على طبقة الأوزون وارتفاع درجة الحرارة إلى معدلات غير طبيعية. ومن شأن هذا الوضع أن يؤدي إلى اختلالات أمنية عالمية تقتضي معالجتها من خلال اتفاقات دولية بين الدول التي تنتج هذه الانبعاثات الحرارية التي تؤدي إلى التلوث البيئي وبين الدول المتضررة منها. مثال لذلك النزاع بين الدول الأوربية والولايات المتحدة. فقد تناول مؤتمر باريس في عام2015 هذه المسألة. وبعد أن وافقت إدارة أوباما على اتخاذ إجراءات لضبط الانبعاث الحراري

والموافقة على تخفيض درجة حرارة الأرض التي طرحها المؤتمر تراجعت إدارة دونالد ترامب عن هذا الاتفاق[25].

ورويداً رويداً أصبح أمن الطاقة محدداً هاماً في السياسات الخارجية للدول، باعتبار الطاقة مادة استراتيجية لا غنى عنها للدول في العالم اليوم، فالدول التي تنتجها تعمل على تصديرها بالمقدار الذي يحقق ما تصبو إليه من عوائد تمكنها من مقابلة مطالب شعبها، فتعمل على رفع أسعارها، أما الدول التي تستهلكها، فتتبع سياسات خارجية تقوم على تأمين الوصول إليها بأسعار رخيصة وبكميات كافية لمقابلة متطلبات اقتصادياتها. فإذا نظرنا للغاز الطبيعي، نلاحظ أن إنتاجها لا يغطي أكثر من 57% من حاجة الدول في السوق العالمي[26].

الفصل الثاني

صراع القوى الدولية الكبرى على مصادر الطاقة

في بداية المجتمعات البشرية كان الصراع بين الناس يدور حول مصادر الماء والغذاء والطاقة. وقد عبر عن ذلك رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عندما جعلها شراكة بين الناس في ظل الدولة الإسلامية " الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار "[27] تعبيراً عن تأمين الأمن المائي والأمن الغذائي وأمن الطاقة، ودرءاً لعوامل الصراع. وفي المجتمعات الحديثة تلجأ الدول التي يعجز اقتصادها عن الوفاء باحتياجات شعوبها من الطاقة إلى قدرتها العسكرية لتوفيرها على حساب الدول التي تمتلكها وتعجز عن حمايتها. فقد أصبح الاحتكام للقوة في العلاقات الدولية المعاصرة هو العامل الحاسم في تأمين احتياجات الدول. ومن خلال عوامل القوة ظلت الدول تتنافس في صياغة هيكل البناء السياسي والجيوإستراتيجي العالمي بالشكل الذي يمكنها من التحكم في مجرياته إشباعاً لمصالحها، غير عابئة بمصالح الدول الأخرى، وذلك من خلال صياغة قواعد دولية تعبر عن رؤيتها.

المبحث الأول: مراحل الصراع بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة

لقد شهد القرن التاسع عشر استيلاء الدول الاستعمارية الغربية على مصادر الطاقة في ما عرف بأراضي وراء البحار. فقد نادت في البداية إلى عقد مؤتمرات برلين بين عامي 1884 و1885م، لترتيب حملتها الاستعمارية المعروفة تاريخياً " بتخاطف إفريقيا"، بهدف تقسيم أراضي القارة السمراء، دون أن يؤدي ذلك إلى نزاع يؤدي إلى حرب بين القوى الاستعمارية الأوروبية. وكان ذلك بداية تنظيم العلاقات الدولية بشكلها الحديث الذي انتظم في شكل مؤتمرات تعقدها القوى العالمية الكبرى للحيلولة دون وقوع حروب تؤدي بها إلى دمار. وقد تم التعارف على نظام اللعبة الدولية، وفق قواعد متفق عليها بين اللاعبين الدوليين. وانتهى نظام المؤتمرات الأوروبية، وشهد العالم نظاماً جديداً بقيام عصبة الأمم التي أصبحت منبراً تلجأ إليه الدول لحل صراعاتها. إلا أن الدول التي خرجت مهزومة من الحرب العالمية الأولى رفضت العقوبات التي فرضتها عليها الدول المنتصرة في مؤتمرات الصلح في فرساي، وعلى رأسها ألمانيا وإيطاليا، وشرعت في إعادة بناء قوتها العسكرية وتعبئة شعوبها، مطالبة بالعدالة في قواعد الصراع الدولي. وبدأ النظام الدولي يشهد تحالفات تسعى الدول من خلالها إلى ترقية وحماية مصالحها. وكان الصراع بين تلك

القوى يتمحور حول مصادر الطاقة. فعندما طالبت ألمانيا بضم مناطق غنية بالفحم والحديد في أراضي جيرانها، وعلى رأسها منطقة الألزاس واللورين الفرنسية، لم تجد القوى الأخرى طريقاً سوى المواجهة. فكانت الحرب العالمية الثانية بين عامي 1939 و1945م وكانت نهاية نظام عصبة الأمم، وكان إعلان هتلر الحرب على الاتحاد السوفيتي عام 1941م غايته تأمين النفط لآلته الحربية.

المطلب الثاني: بعد الحرب العالمية الثانية

وقام عهد جديد في النظام الدولي أصبحت فيه الأمم المتحدة منبراً لتنظيم وترتيب العلاقة بين القوى العظمى. ويلاحظ أن مركز العلاقات الدولية خرج من أوروبا ليضم دولاً كبرى تحكمت في مفاصل النظام الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فقد تحول النظام الدولي، بدلاً عن التعددية القطبية، إلى ثنائية قطبية طابعها أيدلوجي بين القوى الديمقراطية الغربية الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة، والقوى الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي. وقد عمل كل قطب على وضع قواعد تحقق مصالحه، وعلى رأس تلك المصالح الحصول على الطاقة. وعندما أحس قادة الاتحاد السوفيتي بهشاشة البناء الاقتصادي الذي أقاموه، مقارنة بالبناء الاقتصادي في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، عرضوا على الولايات المتحدة والغرب التخلي عن الحرب الباردة، مقابل مساعدات تكنولوجية ومساعدات اقتصادية واستثمارات غربية. وأخيراً أعلنوا حل الاتحاد السوفيتي وقيام دول مستقلة بدلاً عنه.

المطلب الثالث: فترة ما بعد الحرب الباردة

وخرجت الولايات المتحدة من نظام الحرب الباردة مزهوة بشهوة النصر، وعملت على بناء نظام أحادي القطبية تحت قيادتها، وراحت تتفاخر بأن القرن الحادي والعشرين هو قرن أمريكا، إشارة إلى القرن التاسع عشر الذي سيطرت عليه القوى الأوروبية الاستعمارية، واستأثرت بخيرات العالم، وبدأت الحملة الأمريكية لتحقيق ذلك بتدخلات عسكرية في الصومال والبلقان والعراق وأفغانستان، متذرعة بانتهاكات لحقوق الإنسان، ولمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومحاربة الإرهاب، وغيرها من القضايا التي تهدد أجندة العلاقات الدولية. إلا أن الصراع على مصادر الطاقة كان مركز الاهتمام في تلك التدخلات. فقد تم توسيع وتعزيز البند الخاص بالحصول على إمدادات الطاقة بكميات "معقولة "وبأسعار "مناسبة"، وكان التوسع الأمريكي العالمي تقابله مساعٍ لمحاصرة روسيا ومراقبة محاولات الصين لبناء قوتها العسكرية والاقتصادية.

وذهبت العديد من الدراسات إلى أن العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين سيشهد المزيد من الصراعات تكون بؤرها متركزة على منطقة أوراسيا وحدود روسيا والشرق الأوسط وإفريقيا، ويكون موضوعها الصراع على الطاقة، وتكون أطرافها قوى كبرى تعمل بالوكالة عنها قوى إقليمية ومحلية تأخذ في طابعها شكل الصراعات العرقية والجهوية والدينية وصراعات على الحدود. وستسعى القوى الكبرى إلى تبرير تدخلاتها بذرائع إنسانية ومحاربة الإرهاب والحكم الرشيد والديمقراطية. فالأزمات التي تشهدها اقتصاديات العديد من القوى الكبرى ستدفعها للبحث عن حلول في مناطق ذات ميزات اقتصادية، خاصة تلك الغنية بمصادر الطاقة. فعوامل النمو الاقتصادي أصبح هماً لدى هذه الدول لتلبية حاجات

شعوبها المتزايدة، بسبب عدم الاستقرار الذي يؤرق مضاجع هذه الدول. لهذا أصبح الطلب على الطاقة يحتل أولوية في الأمن القومي للقوى العالمية الكبرى.

المبحث الثاني: صراع القوى الكبرى على مصادر الطاقة

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة في العالم؛ لذا اهتمت بتأمين إمداداتها من النفط في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وذلك من خليج المكسيك، أتبعتها بمنطقة الخليج، ثم انتقل اهتمامها بعد نهاية الحرب الباردة إلى المناطق المتاخمة للحدود الروسية التي تشمل منطقة البحر الأسود وبحر قزوين. فالشرق الأوسط ومنطقة البحر الأسود وبحر قزوين تحتوي على 65% من الاحتياطي النفطي العالمي و73% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي. وهاتان المنطقتان تؤديان دوراً حاسماً في أسواق النفط العالمية. وفي ظل اعتماد الولايات المتحدة على توفير احتياجاتها من الطاقة لها ولحلفائها، تزداد أهمية قضية أمن الطاقة في سياستها الخارجية ولو تطلب الأمر تغير المبادئ الأساسية لتلك السياسة وتطويعها لخدمة أمن الطاقة[28].

نشبت خلافات حادة بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول نفط الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، فقد نظرت بريطانيا للتدخل الأمريكي في هذه المنطقة بأنه اعتداء على مناطق نفوذها التقليدية. فعقب اجتماع الملك عبد العزيز آل سعود بالرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على ظهر السفينة الأمريكية يو أس أس كوينسى في 14 فبراير عام 1945م، حيث كان النفط السعودي هو محور الاجتماع، أتبعه مباشرةً لقاء ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بالملك عبد العزيز لذات الغرض[29]. ويلاحظ أن ذلك اللقاء جاء في أعقاب مؤتمر يالطا في فبراير عام 1945م الذي ضم كلاً من فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل والرئيس السوفيتي جوزيف ستالين، وكان موضوعه الرئيس إعادة رسم الخريطة السياسية والجيو استراتيجية للعالم في أعقاب انهيار النظام الدولي بقيام الحرب العالمية الثانية. إلا أن خروج بريطانيا منهكة من الحرب العالمية الثانية وتضاؤل نفوذها الدولي أطلق العنان للولايات المتحدة لوراثة النظام الديمقراطي والرأسمالي الغربي بكل ما يتمتع به من مزايا اقتصادية وسياسية.

وقد وضعت الولايات المتحدة تأمين إمدادات الطاقة لها ولحلفائها على رأس أولوية سياستها الخارجية في ظل نظام الثنائية القطبية الذي يشكل وضعاً استراتيجيا لا مساومة فيه انطلاقاً من أن التنمية المستقرة والمستدامة للعالم الحر أمر حاسم في الصراع الدولي. وهذا ما يفسر تصريح هنري كسنجر وزير الخارجية الأسبق للولايات المتحدة: بأن بلاده أمامها خيار واحد في حال كررت دول الشرق الأوسط المقاطعة البترولية للغرب التي حدثت عام 1974م في أعقاب حرب أكتوبر عام 1973م بين العرب وإسرائيل. وهذا الخيار هو احتلال آبار البترول وتشغيلها لصالح الولايات المتحدة وحلفائها، يعكس ذلك أهمية أمن الطاقة في السياسة الخارجية التي انتهجتها الولايات المتحدة في تلك الفترة، باعتبارها قضية أمن قومي.

وفي مطلع عام 1990م الذي شهد نهاية الحرب الباردة وزوال الاتحاد السوفيتي من خريطة العالم، شرعت الولايات المتحدة والدول الغربية في توسيع نفوذها في المناطق المتاخمة لحدود روسيا، بل

إن الولايات المتحدة ربطت تلك المناطق بأمنها القومي. لذلك أطلقت يد الشركات الأمريكية والغربية للاستثمار في مجال النفط وبناء خطط لنقله إلى الأسواق الغربية، دون مروره بالأراضي الروسية والإيرانية، وقد وصل إسهام تلك الشركات إلى ما بين 30% و40% من جملة الاستثمارات في تلك المنطقة.

كذلك عمدت الولايات المتحدة إلى دعم وتقوية حلف شمال الأطلنطي ودعمت حليفتها اليابان لمراقبة القوة المتنامية للصين، ومنعها من السيطرة على بحر الصين الجنوبي. وفي هذا المجال عملت واشنطن على وضع منصة للتنقيب عن النفط في المناطق المتنازع عليها مع الصين في بحر قزوين الجنوبي[30]. هذا بالإضافة إلى الدعم المالي والعسكري الذي قدمته الولايات المتحدة لمنع الصين وروسيا من السيطرة على الفضاء الجيو سياسي والاستراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى، باعتبارها منطقة حيوية[31].

شكلت إدارة بوش الابن فور توليها السلطة مجموعة عمل برئاسة ديك تشيني -نائب الرئيس- لدراسة أمن الطاقة للولايات المتحدة، وقدمت المجموعة تقريرا حوى استراتيجية تقوم على أن تعزز الولايات المتحدة علاقتها مع كبرى الدول المنتجة للنفط، مثل: كندا والسعودية وفنزويلا والمكسيك ودول الخليج، والاهتمام بالنفط في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال الضغط على الدول المعادية مثل الدول المارقة في الشرق الأوسط[32].

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة عملت على توسيع خياراتها فيما يختص بتوفير الطاقة لها ولحلفائها؛ وذلك لأنها رأت أن الاعتماد على الطاقة من الخارج سيجعلها تذعن للشروط التي تحددها الدول المنتجة للطاقة، خاصة في أوقات الأزمات، لهذا انتهجت سياسة جديدة على عهد إدارتي جورج بوش الابن وباراك أوباما تقوم على شقين، أولهما: داخلي يركز على إيجاد بدائل لمصادر الطاقة الأحفورية، والتنقيب لاستخراج المزيد من البترول والغاز الطبيعي داخل الأراضي الأمريكية. وثانيهما: خارجي يركز على التقليل من الاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج، وخاصة من منطقة الشرق الأوسط، على اعتبار أن إمداداتها محفوفة بالخطر.

وفي أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وسيطرة نافذين في إدارة بوش الابن مرتبطين بكبرى شركات الطاقة الأمريكية، أعطت تلك الإدارة أهمية كبيرة للبعد الخارجي في أمن الطاقة خلال فترة رئاسة جورج بوش الابن، ومع تحول الصراع الدولي على مصادر الطاقة الأحفورية إلى عسكري، سعت الولايات المتحدة إلى تطوير بدائل الطاقة المتجددة و إحلالها محل النفط، وركزت على التنقيب عن النفط في السواحل الأمريكية خلال إدارة باراك أوباما، مع الاستمرار في الخطط الأمريكية الرامية إلى تأمين إمدادات الطاقة من الخارج[33].

وغني عن القول إن الولايات المتحدة ترى أن الحصول على الطاقة بكميات "معقولة " وبأسعار "مناسبة " جزء من أمنها القومي لا يمكن المساومة عليه؛ لارتباطها باستقرار وسلام العالم الحر، إشارة للديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الغربية التي تنتهجها هي وحلفاؤها. لهذا لجأت الولايات المتحدة إلى تنويع أدوات سياستها الخارجية. فقد انتقلت الإدارة الأمريكية في فترة باراك أوباما إلى استخدام القوة الناعمة في مواجهة التهديدات لأمنها القومي، بدلاً عن القوة الصلبة التي استخدمتها إدارة بوش الابن في كثير من الأزمات التي واجهتها. ومع تصاعد أزمة شبه جزيرة القرم لجأت إدارة باراك أوباما، بهدف الضغط

على روسيا، للتراجع عن مواقفها، فبدأت تستخدم قوة الطاقة، تفادياً للمواجهة العسكرية معها[34]. وهي أداة سعت الولايات المتحدة من خلالها لاستخدام قدراتها في مجال الطاقة لتعزيز مصالحها العالمية في مواجهة خصومها، فعملت الولايات المتحدة بالمقابل إلى تزويد حلفائها باحتياجاتهم من الطاقة، حتى لا يرتموا في أحضان موسكو. وقد تمثل هذا في تزويد حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين بالغاز الطبيعي، لإبعادهم عن الغاز الطبيعي الروسي.

ويلاحظ أن الحزبين الجمهوري - الأكثر تشدداً في استخدام القوة الصلبة - والحزب الديمقراطي باتا متفقين للجوء إلى قوة الطاقة في الرد على روسيا في موقفها من الأزمة الأوكرانية، فقد سعت إدارة باراك أوباما الديمقراطية إلى منع التمويل، ونقل التكنولوجيا الغربية التي تحصل عليها روسيا في مجال الطاقة، بينما ركز الحزب الجمهوري على مد الدول الأوروبية بالغاز الطبيعي الأمريكي كبديل للغاز الروسي. كما أن الإنتاج الكبير للولايات المتحدة من النفط أجبر إيران على التوصل لاتفاق مع الولايات المتحدة حول برنامجها النووي، فقد كانت إيران قادرة على مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية، باستغلالها لحاجة العالم للنفط الإيراني. إلا أنه ومع ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من النفط، وجدت إيران نفسها في عزلة دولية. ومما يجدر ذكره أن إنتاج الولايات المتحدة من الطاقة قفز من حوالي خمسة ملايين برميل يومياً عام 2008م إلى ما يقارب 9.2 مليون برميل يومياً في يناير عام 2015م أي بزيادة تصل إلى 84%، ومن المتوقع أن يصل في عام 2020م إلى 9.6 مليون برميل يومياً. كما أن إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي قد ارتفع من 20,1 ترليون متر مكعب عام 2008م إلى 26 ترليون متر مكعب عام 2013 ثم إلى 28 ترليون قدم مكعب عام 2015م، ومن المتوقع أن يصل إلى 36 ترليون قدم مكعب عام 2035م وذلك حسب تقديرات وزارة الطاقة الأمريكية[35]. وترجع تلك الزيادة للاكتشافات التي حققتها الولايات المتحدة في مجال الغاز الطبيعي والنفط الصخري.

في عام 2013 شكل البترول 36%، والغاز الطبيعي 24.6 %، والفحم الحجري 20.8%، والطاقة النووية 8.4%، ثم الطاقة المتجددة بجميع أنواعها 8% من جملة استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة، موزعة على القطاع الصناعي بنسبة 31%، وقطاع النقل بنسبة 27.2%، والقطاع السكني 11.8%، ثم القطاع التجاري 18%. والنسبة المتبقية هي عبارة عن خسارة في الطاقة، ناتجة عما يتم منحه وما يتم استهلاكه فعليا، وتقدر بنسبة 12% أغلبها تأتي من القطاع الصناعي والسكني، ثم القطاع التجاري. ففي مجال البترول رفعت الولايات المتحدة إنتاجها في ذلك العام إلى حوالي 12 مليون برميل في اليوم عما كان عليه في عام 2012 (9,7 مليون برميل في اليوم)، واستوردت 9,9 مليون برميل يوميا وقامت بتصدير 3,6 مليون برميل يوميا . فإذا ما علمنا أن الإنتاج العالمي لذلك العام كان 90,1 مليون برميل في اليوم، فإننا ندرك حجم المنافسة العالمية على البترول. أما في مجال الغاز الطبيعي، فإن الولايات المتحدة تنتج حوالي 30 تريليون متر مكعب مضافاً إليها 1,3 تريليون متر مكعب فرق بين التصدير إلى حلفائها وما تستورده من الخارج، وقد استهلكت 26 تريليون متر مكعب. هذا يوضح أن وضع الولايات المتحدة في مجال الغاز أفضل من البترول، حيث يسمح لها إنتاجها من الغاز الطبيعي بتصدير الفائض عن حاجتها إلى حلفائها، وهذا ناتج عما حققته الولايات المتحدة من نجاحات في مجال استكشاف الغاز الطبيعي.

ساعدت تلك الزيادات في انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، وتقليص التبعية الأمريكية لدول الشرق الأوسط النفطية على مدى نصف قرن تقريباً. ليس هذا فحسب، فقد أعطت تلك الزيادة الولايات المتحدة قدرة دبلوماسية استخدمتها بديلاً للقوة الصلبة التي كثيراً ما ظلت الإدارات الأمريكية تتخوف من استخدامها في أعقاب الانسحاب الأمريكي من فيتنام. فقد عرضت الولايات المتحدة المساعدة الفنية لكل من بلغاريا وبولندا ورومانيا وأوكرانيا، وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي السابق لتقليل اعتمادها على روسيا، وذلك ضمن سياستها في الضغط على روسيا، كجزء من استراتيجيتها في مجال الطاقة الأحفورية، خاصة في ظل فشل المحاولات الأمريكية في إيجاد بدائل تغطي حاجتها من الطاقة عن طريق الطاقة المتجددة والطاقة النووية. لهذا ستستمر الولايات المتحدة في اتباع سياسة خارجية نشطة في مجال أمن الطاقة، فاحتياطي الولايات المتحدة من النفط لا يتجاوز 3% من إجمالي الاحتياطي العالمي، في حين تستهلك (الولايات المتحدة) ربع النفط العالمي، وتعتمد في ذلك على أكثر من 65% للاستيراد من الخارج في استهلاك النفط. لكل هذا ستظل الولايات المتحدة من أكبر المنافسين في سوق الطاقة العالمي.

المطلب الثاني: جمهورية الصين الشعبية

في عام 2001 حلت الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في استهلاك الطاقة عالمياً[36]، أما في عام 2016، فقد قفزت إلى المرتبة الأولى في استهلاك النفط، بنسبة وصلت إلى 22,4% متفوقة على الولايات المتحدة بـ 18%، وحلت أيضا في المرتبة الثالثة في استيراد الطاقة. وتمتلك الصين اقتصاداً متطوراً، وبالنظر لضعف إنتاجها المحلي من النفط والغاز، فمن المتوقع أن يزيد استهلاكها من النفط من 407 مليون طن في عام 2010م إلى 563 مليون طن عام 2020م، بمعدل زيادة خلال تلك الفترة تبلغ 3,3%. وقد قفز متوسط الاستهلاك السنوي للغاز الطبيعي فيها بنسبة 143% من مستوياته في عام 2010م، فوصل إلى 260 مليار متر مكعب في عام 2015م. وبلغ إنتاج الصين من الغاز الطبيعي 170 مليار متر مكعب، واستوردت 90 مليار متر مكعب حتى عام 2015م. فقد استوردت 8,05 مليون برميل يوميا في سبتمبر عام 2016 بزيادة قدرها 18,3% مقارنة بنفس الشهر عام 2015م، حيث زادت عن الكمية التي استوردتها عام 2014م 7,3 مليون برميل يوميا[37].

وبلغ النمو الاقتصادي السنوي للصين ما بين 8 % إلى 10% في الفترة الممتدة بين عامي 2008م و2014م، وبلغ الناتج القومي فيها حوالي 7,6% من الناتج الإجمالي العالمي في عام 2010م[38]. وعلى الرغم من تراجع النمو الاقتصادي الصيني إلى 7% في عام 2015م، فإنها تتربع على رأس قائمة الدول المصدرة للسلع في العالم[39]. كما استطاعت أن تتجاوز القوى الغنية الاقتصادية الغربية، وأن تكون أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة صاحبة المركز الاقتصادي العالمي الأول[40]. ومن المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين في عام 2020م نحو 4,000 بليون دولار. وقد أخرج هذا التطور الاقتصادي الصين من عزلتها السياسة التي انتهجتها طوال تاريخها، فقد بدأت تعطي مفهوماً جديداً لأمنها القومي يقوم على التعاون مع العالم، بدلاً عن العزلة. وكان أهم عامل في ذلك الفجوة التي تعاني منها الصين في مجال الطاقة، حيث أصبح أمن الطاقة يغطي مساحة كبيرة في أمنها القومي[41].

تستهلك الصين كل إنتاجها من الفحم الحجري الذي يبلغ نصف الإنتاج العالمي، وتحتاج إلى استيراد 60 % من حاجتها من النفط. وقياساً على اعتبار الصين ثاني أكبر بلد مستهلك للنفط في العالم، مقروءاً مع حجم اقتصادها الضخم، تتضح الحاجة الكبيرة من النفط التي تحتاج إليها الصين.

ويرى الصينيون أن النفط والغاز الطبيعي يتمركزان في منطقتين، هما: أولا: المنطقة الهلالية الداخلية التي تضم شمال شرق آسيا وجنوبها الشرقي، ومنطقة بحر قزوين في آسيا الوسطى والقارة الأوروبية. وثانياً: المنطقة الخارجية التي تشمل أمريكا الشمالية وإفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى منطقة الشرق الأوسط[42]؛ لذا وقعت الصين اتفاقية مع كازاخستان التي ترتبط معها بحدود طويلة لاستثمار حقول النفط فيها في عام 1997، فضلا عن شرائها شركة بترو كازاخستان في عام 2004. وقامت ببناء خط أنابيب لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين في عام 2009، كما وقعت اتفاقية مع تركمانستان لنقل الغاز منها عبر خط أنابيب في عام 2006[43].

تنظر الولايات المتحدة بقلق إلى انتشار الصين على مستوى العالم، خاصة في القارتين الإفريقية والآسيوية الذي يهدف في المقام الأول إلى تأمين إمدادات الطاقة لاقتصاد الصين المتنامي[44]. وقد تمكنت الصين في فترة وجيزة بعد الحرب الباردة أن تصبح شريكاً تجارياً لعدد من الدول الإفريقية، وفي عام 2009م وصل حجم التبادل بين الصين وتلك الدول إلى 107 مليار دولار، وهو رقم يمثل عشرة أضعاف حجمه قبل ثماني سنوات. يقدر الصينيون أن منطقة الشرق الأوسط وشمال غرب أفريقيا تتمتع بأعلى الموارد النفطية والغازية في العالم، بحيث يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط فيها 110 مليار طن أي 70 % من إجمالي الاحتياطي العالمي، وأن تكلفة الاستخراج والنقل فيها زهيدة، إلا أنهم قلقون من تفجر النزاعات في الشرق الأوسط. وتستورد الصين نصف حاجتها من البترول من دول الخليج، كالسعودية والكويت وقطر والإمارات[45]، كما يرى الصينيون الاستفادة من منطقة آسيا الوسطى وروسيا وبحر قزوين التي يبلغ الاحتياطي المؤكد من النفط فيها 7,800 مليون طن، بينما يبلغ الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي 58 ألف مليار متر مكعب[46]. وتتميز هذه المنطقة بمتاخمتها للأراضي الصينية، مما يسهل نقل إمدادات الطاقة إليها، إلا أن الصينيين يتخوفون من الصراع الدولي بين دول المنطقة، كروسيا مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي على هذه المنطقة، مما يجعل إمدادات النفط منها غير آمنة. أما منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فيرى الصينيون أن أوضاعها السياسية غير مستقرة، مع وجود حساسية في التعامل معها مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى بعد المسافة بينها وبين الصين، إلا أنهم يعملون على بناء علاقات قوية مع دولها، خاصة في مجالات التجارة والاقتصاد. تقوم استراتيجية الصين على الاستفادة من تلك المناطق من خلال بناء علاقات اقتصادية وتجارية وثقافية راسخة مع دولها، من خلال شراكات في المشروعات الحيوية المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي والبنية التحتية، خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا. كما تسعى الصين إلى بناء علاقات مع روسيا في مجال النفط والغاز الطبيعي، قائمة على المصالح المشتركة، ومن بينها استقرار سوق الطاقة العالمي، ومع دول آسيا الوسطى، وتفعيل دور منظمة شنغهاي للمساعدة في هذا الإطار.

سعت الصين إلى الاستفادة من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على إيران، فقد قامت بعقد صفقات تجارية ضخمة مع إيران تمت فيها مقايضة السلع والخدمات والتكنولوجيا الصينية في مقابل كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي الإيراني. وفي سبيل ذلك عملت الصين على الدفاع عن المواقف الإيرانية في الأمم المتحدة. وقد حصلت إيران من الصين على أنظمة صواريخ مضادة للسفن سي 802 ذات الكثافة النيرانية العالية، وساعدت الصين إيران في البنية التحتية الصناعية لصواريخ شهاب – 3 وشهاب – 4 التي أنتجتها إيران[47]. وقد احتلت الصين المركز الثاني بعد روسيا في توريد السلاح الإيراني، وفي تقديم الخبرات العسكرية العالية. وفي ذات الوقت عملت الصين على قيام شراكات مع العديد من الدول العربية، لمقايضة الطاقة بالسلع والخدمات الصينية[48].

وعلى الرغم من التوقعات بتراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني بشكل متواصل، فإن طلب الصين على الطاقة سيتواصل. فقد أشارت دراسة لصندوق النقد الدولي بأن زيادة النمو في عام 2016 و2017 و 2018 و 2020و 2030 و2035 ستنخفض إلى 6,7% و 6,5%و 6,3% و 5,14% و 3,49% ثم 3,05% على التوالي[49]. إلا أن الدراسات تتوقع أن حجم الاقتصاد الصيني سيزيد بنسبة 174% في عام 2035 عما كان عليه عام 2015، وأن استهلاك الطاقة سيزيد خلال تلك الفترة بنسبة 46%، لتصبح الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم بنسبة 25% من الطاقة العالمية، وستكون أكبر مستهلك للنفط في العالم[50].

المطلب الثالث: جمهورية روسيا الاتحادية

تعد جمهورية روسيا الاتحادية أكبر دولة منتجة للنفط في العالم، وثاني دولة منتجة للغاز الطبيعي؛ لذا فإن أمن الطاقة محدد رئيسي في استراتيجية روسيا في المحيطين: الداخلي والخارجي، فعلى المحيط الداخلي تسعى روسيا للاستفادة القصوى من مواردها الضخمة من الطاقة[51]، لمعالجة الاختلالات التي ظل يعاني منها الاقتصاد الروسي منذ الفترة السوفيتية. فقد عمدت الحكومة الروسية إلى السيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي، من خلال شركات، مثل: غاز بروم التي تحتكر إنتاج وتسويق الغاز الطبيعي، وشركتي: روس نفط، ولوك أويل، وقد نجحت روسيا في تحسين وضعها الاقتصادي، وبدأت احتياطاتها من النقد في الارتفاع وساعدتها على تحسين البنية التحتية الاقتصادية والانصراف عن المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة والدول السبع الكبرى. وعندما بدأت أسعار النفط في الهبوط عام 2014، عملت روسيا على تعزيز التعاون مع كبار منتجي النفط، مثل: السعودية ودول الخليج، لتتحاشى الدخول في منافسة قد تؤدي إلى المزيد من هبوط الأسعار من خلال المنتدى الذي تم إنشاؤه بمبادرة من روسيا عام 2008[52].

أما على المحيط الخارجي، فقد عمدت روسيا على اتباع دبلوماسية متعددة المسارات، لزيادة القدرة التنافسية لصادراتها من الطاقة وإحكام سيطرتها على سوق الطاقة الأوربي. فقد قامت شركة غاز بروم بشراء شركة سنتريكا البريطانية التي توفر الغاز الطبيعي في بريطانيا، و شراء 7% من رأس مال شركة جالب أزربيجا البرتغالية التي تورد مليارات الأمتار من الغاز الجزائري، إلى جانب الدخول في مشروعات

لاستثمار الطاقة، كمستودع الغاز الطبيعي في بلجيكا التي تمتلك روسيا 70% من حصته، ومشاريع الأنابيب التي تنقل الغاز من روسيا إلى أوربا عبر البحر الأسود وتركيا[53].

هذا بالإضافة إلى سعي روسيا إلى السيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط من دول آسيا الوسطى للاتحاد الأوربي التي تعد مصدرا هاما للطاقة للدول الأوربية، وذلك من شأنه أن يكون بديلا للنفط الروسي، إذا لم يتم التحكم الروسي فيه، لتصبح روسيا هي المصدر الأساسي والأوحد الذي يوفر الطاقة للاتحاد الأوربي[54]، فقد عقدت روسيا مجموعة من الاتفاقيات بشأن استخراج الطاقة وتصديرها مع كل من: كازاخستان و تركمانستان، مثلا، وتريد روسيا من ذلك أن تصبح أكبر مالك ومسيطر على سوق الطاقة العالمي[55]، لهذا اتخذت روسيا على عهد فلاديمير بوتن سياسة تقوم على اعتماد الطاقة طريقا لروسيا لتكون الدولة العظمى في العالم، حيث قامت بإحكام السيطرة على مواردها من الطاقة، فعززت قدرتها الإنتاجية، وشجعت الشركات الروسية للسيطرة على إمدادات وأسواق الطاقة العالمية والمشاركة الفعالة في القضايا الدولية التي تخص أمن الطاقة والتعاون مع الدول المنتجة والمستوردة للطاقة، لتحقيق المصالح الروسية و الوقوف في وجه محاولات الدول المعادية للنيل من المصالح الروسية في مجال الطاقة[56]، هذا، واستعملت روسيا سلاح الطاقة لكسب دول الاتحاد الأوربي وتعزيز علاقتها مع كل من: الصين والهند، كما استعملته للضغط على الولايات المتحدة. فقد ارتبطت دول الاتحاد الأوربي بعلاقات جيدة مع روسيا منذ السبعينات من القرن الماضي، بسبب سلاح الطاقة في ظل علاقات متوازنة.

في هذا الإطار قامت شركة غاز بروم عام 1995 ببناء خط لتصدير الغاز الطبيعي عبر أذربيجان وتركمانستان وإيران إلى دول الاتحاد الأوربي في إطار ما عرف بمشروع السيل الشمالي والسيل الجنوبي[57]. وقد حاولت الولايات المتحدة إضعاف الخطط الروسية، عندما قامت بالتوقيع على اتفاقية خط أنابيب نابوكو عام 2009 لنقل الغاز الطبيعي من آسيا الوسطى والشرق الأوسط وتركيا إلى أوربا. إلا أن الضغوط الروسية على تركمانستان ودول آسيا الوسطى أفشلت المحاولات الأمريكية[58]. وقد طورت روسيا شركة غازبروم، لتصبح المنافس لشركة إيكسون موبيل الأمريكية، تستخدمها لخدمة سياستها في مجال الطاقة. والجدير بالذكر أن هذه الشركة تعمل في مجال استكشاف واستخراج وإنتاج ونقل وبيع الغاز الطبيعي، كما أنها تحتكر أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم.

إلا أن الصراع بين روسيا والولايات المتحدة قد أنعكس سلباً على علاقات روسيا بدول الاتحاد الأوربي، فقد قامت الحكومة الروسية بقطع خط أنابيب دورجبا الذي ينقل الطاقة الروسية إلى دول أوربا عبر أوكرانيا عام 2006، وأتبعته بقطع إمداداتها من الطاقة إلى أوربا الغربية عبر بيلاروسيا في العام التالي[59]، جاء ذلك ردا على محاولات الولايات المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأوربي توسيع حلف شمال الأطلنطي، ونشر الدرع الصاروخي الأمريكي في كل من بولندة وتشيكو سلوفاكيا المتاخمتين للحدود الروسية[60].

وقد أجبر ذلك روسيا إلى الاتجاه شرقا في سبيل تسويق إنتاجها من الطاقة، فقد قامت شركة غازبروم بالمشاركة في إنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من إيران إلى الهند عبر باكستان، تحظى فيه الهند بما يصل إلى 140 مليون متر مكعب يوميا، كما تحظى باكستان بما نسبته بين 30-35% من الغاز المضخ عبر

الخط[61]. كما عملت روسيا على تعزيز علاقتها النفطية مع دول منظمة شنغهاي، ومع دول الخليج العربي وشمال أفريقيا، حيث شاركت في التنقيب عن الغاز في صحراء الربع الخالي السعودية وفي جنوب الجزائر.

المطلب الرابع: الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوربي هو ثالث مستهلك للطاقة عالميا بعد الصين والولايات المتحدة. فهو يستورد نصف حاجته من الوقود الأحفوري من الخارج. فما يتوفر لدول الاتحاد الأوربي منها هو 0,4% من احتياطي البترول و 0,9% من احتياطي الغاز الطبيعي. وتتوفر معظم هذه النسبة في كل من بريطانيا والنرويج[62]. وبالمقابل تستهلك دول الاتحاد الأوربي 18% من الإنتاج العالمي من النفط و 19% من الغاز الطبيعي[63]. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من امتلاك الاتحاد الأوربي لأحد أكبر الاقتصاديات العالمية، فإنه يؤمن جل حصته اللازمة من الطاقة لتشغيله من الخارج. وتشير التوقعات إلى أن دول الاتحاد الأوربي سوف تزيد من استهلاكها للطاقة الأحفورية بمعدل 7% حتى عام 2030م، وسوف تصل نسبة استيراد الاتحاد الأوربي إلى 70% من حاجته من الطاقة، في حال لم تنجح محاولاته في مجال الطاقة البديلة. ويعتمد الاتحاد الأوربي في استيراد الطاقة على روسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وإيران ومنطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى[64]. فقد استورد الاتحاد الأوربي 29,48% من حاجته من النفط عام 2015 من روسيا، ويتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 40% عام 2030 ، كما استورد حوالي 36%من حاجته من الغاز الطبيعي. كما استورد 30% من حاجته من إلى النفط و 10% من حاجته من الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتأتي الجزائر على رأس دول الشرق الأوسط في إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوربي[65]، كما توفر قطر نسبة كبيرة من إمدادات الغاز الطبيعي للاتحاد الأوربي في منطقة الخليج العربي.

وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوربي نجح في توحيد سياسات الدول الأعضاء في مجالات اقتصادية متعددة، إلا أنه لم يوفق في إنتاج سياسة موحدة في مجال الطاقة، وذلك لأن الدول الأعضاء تنظر بشكل منفرد لسياستها في هذا المجال، لارتباطها الوثيق بأمنها الوطني. فهي لا ترى أمن الطاقة من منظور اقتصادي بحت، لكنها تراه متمثلا في استراتيجيتها الوطنية الشاملة. فعلى الرغم من حاجة الدول الأوربية للطاقة، إلا أنها تخشى أن تتحول الطاقة إلى سلاح تستخدمه الدول ضدها. وفي ظل الاختلاف في الرؤى وفي المواقف السياسية لدى دول الاتحاد الأوربي، فإن كل دولة تسعى لتوفير حاجتها من الطاقة بما لا يشكل خطرا عليها، من خلال علاقات ثنائية مع الدول المنتجة والمصدرة للطاقة. فقد أدركت الدول الأوربية خطورة الاعتماد على مصدر واحد للطاقة من تجربتها مع الاتحاد السوفيتي ثم روسيا. فما بين 70% إلى 80% من صادرات روسيا من الطاقة تذهب إلى دول الاتحاد الأوربي[66]. ورغم ما يمثله ذلك من أهمية اقتصادية لروسيا في أوضاعها الاقتصادية الصعبة، إضافة إلى حاجتها إلى دول الاتحاد الأوربي في مجال الاستثمار والتجارة، إلا أن دول الاتحاد الأوربي تنظر بريبة وعدم ثقة لاعتمادها على روسيا كمصدر رئيسي في مجال الطاقة، فارتباط دول الاتحاد الأوربي بالولايات المتحدة من خلال حلف شمال الأطلنطي والتباين في المواقف السياسية تجاه روسيا، فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في أوربا، تجعل دول الاتحاد الأوربي تسعى إلى التقليل من اعتمادها على روسيا على الرغم من قدرتها الكبيرة في مجال إمدادات

الطاقة. فهي ترى أن احتكار روسيا لسوق الطاقة الأوربي من شأنه أن يؤدي إلى تدمير الدول الأوربية في حال نشوب أزمة بين الشرق والغرب. ومن شأن ذلك أن يجعل دول الاتحاد الأوربي رهينة لدى موسكو تمنعها من إنتاج سياسات مستقلة في العديد من القضايا[67].

إلا أن رؤية دول الاتحاد الأوربي ليست متفقة في شأن التعامل مع روسيا في مجال الطاقة، فكل دولة تنظر بمنظار مختلف عن الأخرى بناءً على أولويتها. فشراء الطاقة بأسعار مناسبة وبكميات كافية لمقابلة احتياجات شعوبها هو هم تشترك فيه جميع دول الاتحاد الأوربي، إلا أن اختلاف الاحتياجات وتوفر الموارد يجعل كلا منها تنظر لأمن الطاقة من منظار مختلف، فاختلاف معدلات النمو والتطور الاقتصادي وتباين مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي والتقديرات الأمنية تتحكم في سياسة كل دولة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة من الخارج.

فألمانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا ترتبط بعلاقات قوية مع روسيا في مجال الطاقة، على الرغم من تباين المواقف السياسية، إلا أن ألمانيا ترتبط بروسيا بعلاقة قوية في مجال الطاقة، فهي أكبر مستورد للطاقة الروسية من بين دول الاتحاد الأوربي، وتفتقر إلى موارد الطاقة على المستوى الداخلي، فقربها جغرافيا من روسيا يحتم عليها اعتمادها على روسيا في مجال الطاقة أكثر من غيرها من دول الاتحاد الأوربي، فقد كان ذلك إبان الأزمة الأوكرانية، حيث كانت أكثر المتضررين. حيث أوقفت شركة غاز بروم الروسية في عام 2015م اتفاقية لإنشاء خطوط أنابيب أطلق عليها نورداستريم 2 لنقل الغاز الطبيعي مباشرةً إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق، متجاوزاً دول وسط أوربا وأوكرانيا من شأنه مضاعفة صادرات الغاز الطبيعي الروسي إلى ألمانيا. ويعتبر أكبر خط تجاري لنقل الغاز في العالم، وسوف يمكن ألمانيا من سد حاجتها من الغاز الطبيعي وبيع الباقي لدول أخرى في الاتحاد الأوربي. ويتوقع أن ينتهي العمل فيه عام 2019م. وأهمية هذا الخط تكمن في إنهاء اعتماد روسيا على خط تصدير الغاز الطبيعي عبر أوكرانيا الذي كانت تضخ عبره 80% من صادرتها من الغاز الطبيعي إلى أوربا، والذي كان عرضة للضغوط من أوكرانيا، إضافة إلى أنه يعزز موقع روسيا في سوق الطاقة الألماني الذي كانت النرويج أكبر منافسيها فيه بحصة تبلغ 30%. كما أن هذا المشروع سيخفض أسعار الغاز الروسي ويرفع قدرته التنافسية لمواجهة الطلب المتزايد عليه في أسواق دول شرق أوربا.

تعد إيطاليا ثاني أكبر دولة في الاتحاد الأوربي في استيراد للغاز الروسي الذي يصلها عبر الخط الناقل الذي يمر بالأراضي الأوكرانية، بل إن إيطاليا قد احتجت لدى الاتحاد الأوربي الذي عارض بناء خط أنابيب ساوث ستريم south stream عام 2014 الذي يمر من روسيا عبر البحر الأسود، مروراً ببلغاريا واليونان وصولا إلى إيطاليا، والذي سوف تتمكن معه الشركات الايطالية من بيع النفط الروسي إلى دول أخرى في الاتحاد الأوربي، بسبب تأثيره على الموقف الغربي إبان أزمة أوكرانيا مع روسيا. تتلقى ايطاليا 15% من النفط الروسي و30 % من غازها الطبيعي إلى جانب الطاقة الليبية التي يشكل الغاز 20% والنفط 10% من واردات إيطاليا منها. وبعد الأزمة الليبية، فقد زادت حاجة إيطاليا لاستيراد المزيد من الطاقة من روسيا بسبب استجابة الشركات لضغوط الاتحاد الأوربي لإيقاف مشروع خط أنابيب ساوث ستريم، مما أدى لانسحاب شركة غاز بروم.

عموما يخطط الاتحاد الأوربي لأن يبقى الطلب على الطاقة الأحفورية محدودا حتى عام 2035 من خلال اتخاذ إجراءات، مثل: ترشيد استهلاكها وإيجاد مصادر بديلة للطاقة الأحفورية عن طريق الاستفادة من التكنولوجيا في اكتشاف مصادر للطاقة المتجددة، لتساهم بما يزيد عن 35% من حاجة الاتحاد للطاقة، باعتبار الاعتماد على مصادر خارجية محدودة للطاقة يهدد الخطط الاستراتيجية المستقبلية للاتحاد الأوربي[68]. ومما يساعد في ذلك التباطؤ في معدلات النمو السكاني داخل الاتحاد الأوربي التي تراوحت بين 1.9% و 2% و 2.1% في السنوات 2015 و 2016 و 2017 م على التوالي، الدافع الرئيسي لذلك تقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة من مصادر محفوفة بالخطر، كروسيا، ومنطقة الشرق الأوسط.

خاتمة:

سعت هذه الورقة إلى المقاربة بين كل من مفهوم أمن الطاقة ومفهوم الأمن الدولي، ثم إسقاط المفهومين على دراسة تتقصى تأثير الصراع الدولي على مصادر الطاقة الأحفورية على الأمن الدولي. فقد أدت التغيرات التي حدثت في النظام الدولي إلى تطورات عميقة في مفهوم الأمن الدولي، تمثلت في تحوله من البعد العسكري إلى معنى أكثر شمولا تضمن فيما تضمن أمن الطاقة كأحد أهم مكوناته.

وفي ظل التطورات التي شهدها العالم في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي أصبحت الطاقة محددا رئيسا في العلاقات الخارجية للدول، وصار مفهوم أمن الطاقة من المفاهيم الرئيسة في أجندة مجمل القضايا المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين. وراحت الدول تعرف أمن الطاقة بما يتفق مع مصالحها القومية، وتتبنى هذا التعريف في تعاملها مع غيرها من الدول والفاعلين الدوليين. فالدول المنتجة والمصدرة للطاقة جلها ضعيفة في قدراتها الاقتصادية والعسكرية، ترى أن أمنها للطاقة يتمثل في تأمين المصادر التي لديها من الطاقة، و في تلقي عائدات مجزية عند تصديرها. أما الدول المستهلكة للطاقة، وجلها دول قوية في قدرتها الاقتصادية والعسكرية، فإنها ترى أن أمن الطاقة يكمن في حصولها على حاجتها بكميات كافية وبأسعار معقولة/ رخيصة، لمقابلة مطلوبات التنمية والخدمات المتزايدة لديها. وبما أن الدول المنتجة والمصدرة للطاقة تعتمد على عائداتها من الطاقة بشكل يكاد يكون حصريا لتسيير دفة اقتصادها الوطني، فإن حاجة الدول المستهلكة للطاقة أكثر إلحاحا، لارتباطها بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والاستقرار السياسي فيها. وكان من نتاج ذلك تصدر أمن الطاقة قائمة محركات السياسة الدولية.

فقد كان أمن الطاقة حاضرا في العديد من الأزمات الدولية منذ أن استخدمته الدول العربية بفاعلية في أعقاب حرب أكتوبر 1973م ضد الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوربا، بسبب موقفها المساند لإسرائيل. كما استخدمته روسيا ضد دول الاتحاد الأوربي عندما ساندت الموقف الأمريكي عبر منظمة حلف النيتو لتوسيع الحلف على حساب دول شرق أوربا؛ بهدف محاصرة روسيا. فقد قطعت روسيا الطاقة عن أوكرانيا التي تمر عبرها خطوط الطاقة من بترول وغاز طبيعي إلى دول الاتحاد الأوربي وكانت النتيجة تراجع العديد من تلك الدول عن مساندة المخطط الأمريكي الرامي إلى نشر الدرع الصاروخي في دول متاخمة لحدود روسيا.

لقد ثبت لدول الاتحاد الأوربي أن استقلالها الوطني وحماية أمنها القومي لن يتحقق إلا من خلال تنويع مصادر الطاقة الأحفورية، والتوسع في اكتشاف مصادر للطاقة المتجددة، لهذا عملت على تفعيل علاقتها مع دول الشرق الأوسط وإيران ودول وسط آسيا وبحر قزوين؛ للحصول على جزء من احتياجاتها من الطاقة على الرغم من بعدها جغرافيا، وتعرض البعض للمخاطر بسبب الأزمات التي تضربها من حين لآخر. و على الرغم من أن دول الاتحاد الأوربي ما زالت أسيرة لسلاح الطاقة الروسي، إلا أنه بالمقابل فإن روسيا تجد نفسها في وضع يجبرها على التعامل مع الاتحاد الأوربي بسبب ما تمثله عائدات الطاقة الأوربية من أهمية في الاستقرار الاقتصادي الروسي، بالإضافة إلى حاجة موسكو للتكنولوجيا والاستثمارات من دول الاتحاد الأوربي، وبسبب هذا التداخل في المصالح بين روسيا ودول الاتحاد الأوربي أصبح كل طرف منهما مجبرا على التعاون مع الآخر على الرغم من التباين في الرؤى حول العديد من القضايا الدولية.

أما في جانب الاتحاد الأوربي، فقد أصبح أمن الطاقة مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأمن الوطني، فقد ذهبت كل دولة تفسره بما يتناسب مع مصالحها الحيوية العليا، ضاربة عرض الحائط بدعوة الاتحاد الأوربي إلى تبني سياسة موحدة للطاقة. وهذا يفسر تنافس ألمانيا وإيطاليا على الطاقة الروسية، و تأثير ذلك على كل منها لمستقبل الاتحاد الأوربي، فقد انتقدت إيطاليا الاتحاد الأوربي عندما انتقد إنشاء خط أنابيب الغاز الطبيعي الذي كان مزمعا قيامه لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى ايطاليا عبر ما عرف بالخط الجنوبي إبان الأزمة الأوكرانية. وبما أن وجهة نظر الاتحاد الأوربي كانت قائمة على تأثير ذلك الخط على الموقف الغربي اتجاه روسيا إبان تلك الأزمة، إلا أن ايطاليا كانت ترى أن موقف الاتحاد يعكس سياسة الكيل بمعيارين عندما لم يبد الاتحاد نفس وجهة النظر بشأن خط الغاز الشمالي الذي ينقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا.

أما في الصين، فقد تخلت الدولة عن سياسة العزلة التي انتهجتها فترة طويلة في سبيل الحصول على الطاقة من مصادر خارجية لسد الفجوة الكبيرة في أحد أهم الاقتصاديات نموا في العالم؛ لذا مدت الصين جسور العلاقة مع دول في وسط وشرق وغرب آسيا، بالإضافة إلى روسيا ودول الشرق الأوسط وأفريقيا، بغرض الحصول على حصتها الكبيرة من الطاقة. بل إن الصين تعاملت مع الهند من خلال عمل الشركات الصينية في مد خط نقل الغاز الطبيعي الإيراني إلى الهند. كما نشطت علاقتها مع إيران، ضاربة عرض الحائط بالموقف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاصرة إيران، بسبب موقفها من الإرهاب ومحاولاتها بناء قوة نووية.

ومن جانب آخر نشطت السياسة الصينية في حماية منطقة بحر الصين الجنوبي، ليس بسبب موقعه الجيوستراتيجي والتجاري، ولكن أيضا لاحتوائه على مخزونات هائلة من الطاقة النفطية والغازية. فقد ادعت الصين حقوقا تاريخية في هذه المنطقة، ودخلت في نزاع مع فيتنام والفلبين وماليزيا واليابان، وواجهت الوجود الأمريكي الداعم لهذه الدول والرامي إلى مواجهة القوة الصاعدة للصين في اطار حماية المناطق الحيوية والاستراتيجية والغنية بالموارد في العالم.

فالولايات المتحدة على الرغم من مخزوناتها الهائلة من الطاقة، إلا أنها أحد أكبر المستهلكين لها، لما تملكه من قوة اقتصادية كبيرة ولما لها من ارتباطات عالمية نابعة من ريادتها للنظام الليبرالي والرأسمالي. لذا فإنها تتبنى مفهوما لأمن الطاقة يقوم على تأمين إمداداتها والحصول عليها بأسعار مناسبة/ رخيصة، لها ولحلفائها من مصادر خارجية، لسد النقص في إنتاجها المحلي؛ لهذا فإنها تسعى إلى الاستفادة من قوتها البحرية والجوية لحماية الممرات المائية وطرق إمدادات البترول والغاز الطبيعي، والتدخل في الأزمات الدولية ابتداءً من الشرق الأوسط، مرورا بوسط آسيا ومنطقة بحر قزوين والبحر الأسود.

وبالنظر إلى فشل المحاولات الرامية إلى إحداث اختراقات مقدرة في مجال الطاقة المتجددة، فإن الطاقة الأحفورية ستشكل مادة للاستقطاب الدولي تحدد مستقبل قضايا الأمن والسلم العالميين.

الهوامش:

(1) UNDP, World Energy Assessment , 2003.

(2) قاموس أكسفورد الحديث، طبعة موسعة، مطبعة جامعة أكسفورد، نيويورك.

(3) إسماعيل صبري مقلد (1991) العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ص223

(4) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف (1985)، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، عمان، ص140((ملحقات)).

(5) برنارد أوركارد (2012) جغرافية ايران السياسية، ترجمة فاطمة علي الخوجة، منشورات أُرمان كولين، ط 1، جروس برس ناشرون، طرابلس، لبنان ص 7 – 8

(6) دهام العزاوي (2003) الأقليات والأمن القومي للعرب: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي ط 1 دار وائل للنشر والتوزيع، عمان/ رضوان وليد (2006م) العلاقات العربية التركية: دور اليهود والتحالفات الدولية والإقليمية PKK في العلاقات العربية التركية: العلاقات السورية نموذجاً، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع بيروت.

(7) Isaac Deutscher (1972) Marxism and the New Left , in Tamara Deutscher , Marxism in our Time , Care , London.

(8) Micheel Klare (2015) Hard Power , Soft Power: Energy Power , Foreign Affairs , April.

(9) القرآن الكريم، سورة قريش.

(10) القرآن الكريم، سورة الأنعام.

(11) Stephen Hobden (2002) Historical sociology of international Relations , Cambridge university press.

(12) Jassica Tuchman Mathews (1989) Redefining security , Forign Affairs 68: 2 , PP. 129 – 53.

(13) Benjamin Miller (2001) the concept of security: should it be Redefined " Journal of strategic studies vol , 24 Issue 2.

(14)Barry Buzan (1991) people states and Fear: AN Agenda for international security studies in the post – cold war Era , 2 nd –edn , Boulder Colorado.

(15) المصدر نفسه.

(16) Grahman Allison and Gregory F. Treverton (eds) 1992 Rethinking Amereca`s security Beyound cold war to new world , new york.

(17) Grahman Allison and Gregory F. Treverton (eds) 1992 Rethinking America's security Beyond cold war to new world order , new york

(18) المصدر نفسه.

(19) Tickner (1995) Re – Msioning security and Emma Rothschild what is security ? Daedalus 124.

(20) Joseph S. Nye and Sean M. Lynn – Jones (1988) international security studies: A Report of a conference on the state of the Field international security, 12 PP. 5 – 27.

(21) Daniel Yergin(2006) , Ensuring Enargy security , Foreign, Affairs, vol. 85, no.2,P.7

(22) مصطفى علوي سيف (2016)، خريطة جديدة في تحولات امن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد 204، ص 9.

(23) A. Cordesman, (2006) Global Oil Security , Center for Strategic and International Study, P.24.

(24) G.Luft and A.Korin (2003) "Terrons Next Target " Journal of International Security Affairs, 2,P.42

(25) Ethanol Fuels : Energy Security, Economics and the Environment Tournal of Agricultral and Environmental Ethics ,4:P7-8.

(26) محمود بيومي 0201111) صراعات الهيمنة على القطبي الشمالي بين الدول الكبرى، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة ص 18.

(27) سنن أبي داود. ص 144.

(28) Chris Alden (2007) ,China in Africa , Zed Books , New York , P.39.

(29) صحيفة الخليج الجديدة 17 فبراير 2015.

(30) محمود سعيد عبد الظاهر(2002)، الصراع في بحر قزوين: الدوافع و الأبعاد ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ص 31.

(31) أحمد دياب (2008) العلاقات الصينية الأمريكية بين التعاون والصراع، السياسة الدولية، العدد 173، المجلد، 43 ص122-127.

(32) National Energy Policy (2001), Rport of the National Energy Policy Deuelopment Group, washington,D.C,May,P-x.

(33) Philip K. Verleger , "Forty Years of Folly: the Failure of U.S Energy Strategy Policy" The international Economy , Winter , 2011, P.49-50.

(34) Micheel Klare ,op.cit.p.77 .

(35) المصدر نفسه

(36) دانييل بورشتاين، أرنية دي كيزا (2001) التنين الأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 271، يوليو، ص 111.

(37) صندوق النقد الدولي (2016)، الوضع الاقتصادي لآسيا والباسفيك، اكتوبر.

(38) كارن أبو الخير، " آسيا وملامح نظام عالمي جديد "، السياسة الدولية، السنة 47، العدد 183، يناير "2011، ص44 ".

(39)Wangmengkui and others (2006) China Economy , Liu Bengwen (trans) China Basic serious k china international press , P. 12

(40) أحمد السيد النجار (2007) الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد 179، سبتمبر، ص 5

(41) Wangmengkui ,op.cit,P.40

(42) تشوفنغ تشي(1999)، استراتيجية الطاقة الصينية المتوسطة وبعيدة المدى، دار التخطيط الصينية للنشر، بكين، ص 363.

(43) عمرو عبد العاطي (2014)، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، بيروت، ص 156-157).

(44) ليوسيه تشنج، لي ش دونج (محروان) (2003) الصين والولايات المتحدة الأمريكية: خصمان أم شريكان، ترجمة عبدالعزيز حمدي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، العدد 478 ص 60 – 63.

(45) تشانغ تري كوبين (2004)، قضية الأمن النفطي في الصين، مجلة القضايا الدولية، المعهد الصيني للدراسات الدولية العدد 4، ص 67

(46) تشي وتشو دادي (1999)، استراتيجية الطاقة الصينية المتوسطة وبعيدة المدى، دار التخطيط الصينية للنشر، بكين، ص365.

(47) رد أوركارد (2012) جغرافية إيران السياسية، ترجمة فاطمة علي الخوجة، منشورات أُرمان كولين، ط 1، جروس برس ناشرون، طرابلس، لبنان ص 7 – 8.

(48) Erica S-Dwns , The Chinese Energy Security Debate , SOAS , NO.177

(49) صندوق النقد الدولي مصدر سابق

(50) بريتش بتروليم (2016)، مشهد الطاقة في العالم عام 2035م.

(51) بسمة ماجد حمزة (2014)، استراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوى العظمى، آفاق سياسية، العدد 6، يونيو، ص 31.

(52) محمد السيد سليم (2007)، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة دولية، العدد 70، اكتوبر، ص 69.

(53) Vitally NormeKein(2005) , Russia Relations with Europe and the U.S : implications for global Security the Emirates Center for Strategic Studes and Research, vol .62, No.1 ,P.81.

(54) Sebastain Job(2012) ,Globalizing Russia ? the neoliberal / Nationalist Twosteb and the Russification of the Europewest, Talor and France,vol22,No-6 ,141.

(55) Andrei Zagorski(2015) , Russia and East and central Europe after the Cold War ,Institute of World Economy and International Relations ,p.63.

(56) إيمان محمد إبراهيم (2006)، الصراع الإقليمي و الدولي حول بترول منطقة بحر قزوين، سلسلة الكتب الجديدة، دار الاحمدي للنشر ، القاهرة، ص2020-2022.

(57) فوزي درويش (2007)، بحر قزوين والدوافع الدولية المعاصرة ، العلاقات الاسيوية، مركز الدراسات الاسيوية جامعة القاهرة، ص 310-311.

(58) صحيفة العرب، 13 سبتمبر 2017، العدد 10750.

(59) Dimitri Ternin(2006), Russia Leaves the west, Foreign Attairs, vol.85, No.4 ,P.126.

(60) احمد دياب (2005)، أمريكا وروسيا: حدود الاختلاف و آفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد 160، أبريل، ص 45.

(61) Brenda Shatter(2010), Partners in Need: the strategic Relationstuy of Russia and Iran , Washington D.C,washington institute for East Policy,2010,p.79.

(62) هاجر محمد أحمد عبدالنبي (2016) أمن الطاقة والعلاقات الروسية الغربية في الفترة من 2000-2015م ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، بيروت ص 24.

(63) بسمة ماجد حمزة (2014) إستراتيجيات روسيا لتوظيف الغاز الطبيعي للتأهل إلى منزلة القوى العظمى، آفاق سياسية، العدد يونيو، ص 33

(64) Gawdat Bahgat (2006) Europes Enregy Security : Challenges and Opportunities,Catham House, VOL.82,No.5,P.47.

(65) علي محمد سيد (2007) الاتحاد الأوربي تحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، ص 6).

(66) بسمة ماجد حمزة، مصدر سابق، ص .31

(67) مصطفى علوي (2015) قضايا دولية معاصرة، الزعيم للخدمات المكتبية والنشر ، القاهرة، ص 165-166.

(68) بريتش بتروليوم (2016)، مشهد الطاقة في العالم حتى عام 2035م